



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ترجمات

انتقال الأمم المتحدة من المساعدات الطارئة إلى تمويل التنمية في العراق.
سياسة تقديم المساعدة في بلد يعاني من نزاع ما بعد الصراع المطول

ألانا ترافرز



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

انتقال الأمم المتحدة من المساعدات الطارئة إلى تمويل التنمية في العراق. سياسة تقديم المساعدة في بلد يعاني من نزاع ما بعد الصراع المطول

ألانا ترافرز *

ملخص

في نهاية عام 2022، قامت الأمم المتحدة بتحويل دورها في العراق من «المساعدة الفردية» التي كانت تقدمها الشركاء الإنسانيون إلى «بناء النظام»، ونقلت الالتزام الأساسي إلى الدولة لتقديم الدعم الإنساني الكافي. وعلى الرغم من توقع ذلك، فإن انخفاض التمويل الإنساني الدولي في العراق له تداعيات كبيرة على النازحين العراقيين داخل العراق، بما في ذلك أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بداعش، وفي إقليم كردستان العراق، حيث توجد جميع مخيمات النازحين اليزيديين واللاجئين السوريين. لفهم تأثير تحول الأمم المتحدة في العراق بشكل أفضل، يقدم هذا البحث توضيحاً للوضع في العراق وإقليم كردستان، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات طويلة الأمد المحتملة على ثلاث فئات متأثرة: المجتمع اليزيدي النازح في العراق، والنازحون العراقيون داخل العراق - بما في ذلك أولئك الذين تأثروا بإغلاق مخيم جده 5 - وسكان اللاجئين السوريين في العراق. العراق هو أحد البلدان القليلة التي قامت بتحول من نظام تنسيق القطاعات الذي تقوده الأمم المتحدة بهذه الطريقة.

ملخص تنفيذي

لقد خفضت الاحتياجات الإنسانية في العراق منذ إعلان هزيمة داعش في كانون الأول/ديسمبر 2017. في السنوات الأخيرة، ذكرت الأمم المتحدة أنه قد حان الوقت للمسؤولين العراقيين والأكراد لتحمل مسؤولية الاستجابة للمساعدات المتبقية. أغلقت حكومة العراق المخيمات الفدرالية للنازحين العراقيين داخل العراق، لكن لا يزال هناك 23 مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق، والذي يأوي أيضاً حوالي ربع مليون لاجئ سوري وتسعة مخيمات للاجئين (UNHCR, 2024). يأخذ هذا البحث في الاعتبار التأثير المحتمل للانتقال على سكان العراق المشردين واللاجئين، مقيماً التحديات والفرص التي تواجه المجتمعات المشردة والفاعلين الإنسانيين في العراق اليوم.

*صحفية ومستشارة بريطانية-ألمانية مقيمة في العراق بين عامي 2021 و2023.

في كانون الأول/ديسمبر 2022، تحولت الأمم المتحدة رسمياً من الدعم «الطارئ» إلى تمويل «التنمية» في العراق، معطلة نظام تنسيق القطاعات الذي تقوده الأمم المتحدة، وهو إطار عمل أسسته الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الفاعلين الإنسانيين في استجابة للطوارئ المعقدة والكوارث. يهدف النظام إلى تبسيط تقديم المساعدات الإنسانية من خلال تنظيم قطاعات مختلفة مسؤولة عن مجالات تدخل محددة مثل الأمن الغذائي والصحة والمأوى والحماية. تحت نظام تنسيق القطاعات، تتولى وكالات الأمم المتحدة المعينة قيادة الجهود في قطاعاتها المعينة، بالعمل عن قرب مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والشركاء الإنسانيين الآخرين. على الرغم من تعبير العديد من الفاعلين عن مخاوف بشأن نقص التشاور والشفافية والشمول في عملية الانتقال التي تقودها الأمم المتحدة، تم إغلاق قطاع تنسيق إدارة المخيمات (CCCM)، الذي كانت تقوده سابقاً المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في نهاية عام 2022 (UNHCR, 2022).

بينما لم تنتهِ المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة في البلاد بالكامل، ولا تزال المنظمات غير الحكومية تعمل حيث يمكنها، فإنها الآن تواجه متطلبات تمويل مختلفة. يشجع الفاعلون الدوليون السلطات العراقية والكردية نحو نهج حلول تقوده الحكومة وتوجهه التنمية. يستند هذا التحرك إلى التقييم بأن الوقت قد حان للحكومة لتحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها من خلال نهج التنمية عن طريق توفير الخدمات العامة الأساسية؛ لكن لدى السلطات الفدرالية وإقليم كردستان نهج مختلفة، غالباً ما تكون متعارضة.

يُعرّف الحل المستدام بأنه يتحقق عندما لا يعود لدى النازحين داخلياً احتياجات مساعدة وحماية محددة مرتبطة بنزوحهم. تم إنشاء هيكل الحلول المستدامة في العراق في عام 2020، تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، منسق الإقامة والمنسق الإنساني، بقيادة فريق عمل الحلول المستدامة. بالعمل إلى جانب لجان الوكالة الدائمة الدولية الإنسانية القائمة، هدف آلية تنسيق الحلول المستدامة إلى توحيد جهود الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين لمساعدة حكومة العراق في تنفيذ خطتها الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم المحررة (Republic of Iraq, 2020). قبل عام من حدوث الانتقال، أصدرت الحكومة خطة وطنية حول النزوح الداخلي، أطلقت بالشراكة مع إطار عمل التعاون التنموي المستدام التابع للأمم المتحدة، مع إغلاق المخيمات كهدف رئيسي (UNOCHA, 2023). في حزيران/يونيو 2022، حدد جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة حول النزوح

الداخلي العراق كدولة محورية للحلول المستدامة (Action Agenda on Internal Displacement, 2022).

يُعتبر الانتقال الإنساني في العراق خطوة مهمة في إعادة إعمارهِ بعد النزاع، ولكن إذا أُدير بشكل سيء، فإنه يحمل عواقب وخيمة. تقلق بعض المجموعات المعنية بالمساعدات من أن الانتقال الإنساني كان سريعاً جداً وترك فجوات للسكان الضعفاء في العراق، وهم قلقون من أن الفاعلين العراقيين والأكراد غير مجهزين للاستجابة لذلك. علاوة على ذلك، تختلف الاستجابة للنازحين داخلياً واللاجئين في العراق، حيث كان اللاجئون يُدارون أساساً من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بدلاً من نظام القطاعات الذي كان ينسقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). في محاولة للإجابة على سؤال ما إذا كانت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان (KRG) ستكون قادرة على تلبية الاحتياجات بعد الانتقال، تدرس هذا الورق السياسات وإمكانية تقديم المساعدات الإنسانية في بلد يعاني من النزوح المستمر بعد النزاع، والتحالفات السياسية، وفي سياق تنافس الطلبات.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على العمل الميداني والمقابلات، باستخدام منهجية شاملة لجمع الرؤى من الأطراف المعنية الرئيسية والمجتمعات المتأثرة.

1. مراجعة الأدبيات: تم إجراء مراجعة شاملة للأدبيات لفهم السياق التاريخي وجهود الأمم المتحدة الإنسانية في العراق، والانتقالات الإنسانية السابقة، وتحديد الثغرات في البحوث القائمة.
2. اختيار المواقع: تم اختيار مواقع ميدانية في إقليم كردستان العراق لضمان شمول النازحين اليزيديين، والنازحين العراقيين، واللاجئين السوريين للحساب بوجهات نظر مختلفة، بالإضافة إلى التجمعات غير الرسمية في العراق الفيدرالي.
3. مقابلات المخبرين الرئيسيين: تم إجراء مقابلات نصف مهيكلة مع المخبرين الرئيسيين، بما في ذلك ممثلو الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمسؤولون الحكوميون،

والفاعلون المجتمعيون، لجمع الرؤى حول تغييرات السياسات، وتحولات البرمجة، والتأثيرات على أرض الواقع، على مدى فترة عامين.

4. مناقشات المجموعات التركيزية (FGDs): تم إجراء مناقشات مع المجتمعات المتأثرة لرصد التجارب والتصورات حول الانتقال الإنساني للأمم المتحدة، مما يوضح الثغرات الواضحة في التواصل.

5. تحليل البيانات: تم تحليل البيانات النوعية المجمعة من المقابلات ومناقشات المجموعات التركيزية FGDs، مما يحدد الاتجاهات والتحديات ونقاط الخلاف حول الانتقال.

6. الاعتبارات الأخلاقية: تم الحصول على الموافقة والحفاظ على خصوصية هويات ومواقع المشاركين طوال الوقت.

إحصاءات إنسانية في العراق وإقليم كردستان:

- 1,098,913 نازحاً عراقياً (IOM, 2024).
- 631,174 نازحاً عراقياً في إقليم كردستان العراق (KRG, 2024).
- 179,067 عراقياً في مخيمات النازحين الرسمية، قبل الانتقال (UNHCR, October 2022).
- تقريباً 160,000 عراقي في 23 مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق (UNHCR, 2024).
- 91,338 سورياً في مخيمات اللاجئين، من أصل 282,620 لاجئاً سورياً في العراق (UN-HCR, April 2024).

الوضع الإنساني في العراق

في كانون الأول/ديسمبر 2022، وبعد خمس سنوات من إعلان العراق انتصاره على داعش، تم تعطيل نظام القطاعات الذي تقوده الأمم المتحدة، والمسؤول عن التنسيق مع الشركاء الإنسانيين في العراق. تم إنشاء النظام في عام 2014 للاستجابة للأزمة الإنسانية التي تسببت بها داعش، والتي تركت 11 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة؛ وبحلول وقت إغلاق النظام، كانت الحالة الإنسانية في العراق أفضل بكثير من ذروة الصراع، وفي الفترة التي تلت مباشرة. ومع ذلك، لا

تزال هناك حاجات إنسانية خطيرة ومستمرة بسبب النزاع الممتد والنزوح المستمر الناجم عن الصراع بين الأشخاص الذين لم يتمكنوا أو لم يرغبوا في العودة إلى أماكنهم الأصلية، بما في ذلك أعضاء من مجتمع اليزيديين في العراق، والنازحين من المناطق التي كانت تابعة سابقاً لداعش، واللاجئين السوريين.

في العام الماضي، اختتمت الأمم المتحدة انتقالها من تقديم المساعدة الطارئة إلى الاستثمار في التنمية طويلة الأجل في البلاد؛ حيث ابتعدت عن دعم معظم مخيمات النازحين واللاجئين مباشرة حيث تحولت من «المساعدة الفردية» إلى «بناء النظام» (UNOCHA, 2023). قلصت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المساعدات، وأصبحت إدارة المخيمات تقع بشكل رئيسي على عاتق السلطات الحكومية الفيدرالية والإقليمية في العراق. وقد انخفض التمويل الإنساني في العراق بشكل مستمر في السنوات الأخيرة، من حوالي 1.8 مليار دولار في عام 2016 إلى 265 مليون دولار فقط في عام 2022. ومع ذلك، فإن الاحتياجات في العراق معقدة، ولا يزال الدعم مطلوباً (Travers, 2023). يجادل المؤيدون للانتقال بأن الاحتياجات المتبقية يمكن تصنيفها بشكل أفضل على أنها «تنمية»، حيث تحدث مشاكل مثل الوصول إلى المياه والكهرباء وجودة التعليم أيضاً بين سكان العراق الذين لم يتأثروا مباشرة بالنزاع مع داعش.

وفقاً لآخر نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية (HNO) التي أجريت في عام 2022، كان يُقدر أن 2.5 مليون شخص في العراق يعتمدون على شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 1.2 مليون نازح وأكثر من ربع مليون لاجئ سوري (UNOCHA, 2022). وتقدر اليونيسف أن ما يقرب من مليون شخص (بما في ذلك 463,760 طفلاً) كانوا في حاجة إنسانية حادة في العراق في عام 2023 (UNI-CEF, 2023). يعيش أكثر من 270,000 لاجئ سوري مسجل في العراق؛ وثلثهم موزعون عبر تسعة مخيمات للاجئين في إقليم كردستان شبه المستقل (UNHCR, April 2024). وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق أن حوالي 300,000 من النازحين اليزيديين مشردين حالياً من سنجار، بعد تسع سنوات من فرارهم من منازلهم في عام 2014. ويعيش حوالي 132,000 منهم عبر 15 مخيماً في محافظتي دهوك ونيوى، وفقاً لبيانات مديرية دهوك للهجرة وإدارة الأزمات (July 2023).

يستضيف إقليم كردستان العراق الغالبية العظمى من النازحين اليزيديين واللاجئين السوريين في العراق - مع تقليص تمويل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً. لكن الآلاف من النازحين العراقيين غير اليزيديين لا يزالون مشردين أيضاً في عام 2024. أحد آخر مخيمات النازحين الرسمية في العراق الفيدرالي، مخيم جده 5، الذي كان يركز على الانتقال للعراقيين ذوي الصلة المتصورة بداعش من مخيم الهول السوري، تم إغلاقه في نيسان/أبريل 2023، مستمراً في نمط إغلاق المخيمات الرئيسية والسريعة في العراق الفيدرالي بعد هزيمة داعش (Loveluck, and Salim, 2021). العديد من الأشخاص الذين لا يزالون مشردين يعيشون في مواقع غير رسمية مثل المزارع والمباني الخارجية والخيام في جميع أنحاء البلاد - بما في ذلك على أطراف أربيل، عاصمة إقليم كردستان (Rudaw English, 2023).

في السنوات الأخيرة، كانت سياسة الحكومة الفيدرالية تهدف إلى إغلاق مخيمات النازحين المتبقية في العراق، سعياً لإعادة أولئك المتبقين في النزوح إلى مناطقهم الأصلية لأسباب تشمل التغيرات الديموغرافية المحتملة، والقيود المالية، والتهديدات للأمن القومي - وهي مفهوم معقد بسبب الديناميكيات المحلية وردود الفعل العدائية تجاه أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بداعش. عاجلت السلطة القضائية في العراق ما لا يقل عن 20,000 قضية تتعلق بالإرهاب؛ الآلاف من هؤلاء الأفراد يقضون عقوبات في العراق، بعضهم يواجه الإعدام، بعد إدانتهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب في محاكمات لم تُراع فيها ضمانات المحاكمة العادلة بشكل صحيح (UN-AMI and OHCHR 2020). تتطلب العودة المستدامة في العراق جهود المساءلة الضرورية، بما في ذلك توفير الدعم لضحايا النزاعات العنيفة في المجتمعات المشردة المتأثرة وضمانات كافية لمنع الاتهامات الكاذبة، والتعذيب، وسوء استخدام القضاء ضد أولئك الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية، والذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بداعش (Human Rights Watch, 2017). لا ينبغي أن يقتصر هذا على المساءلة الجنائية فحسب، بل يجب أن يشمل أيضاً الكشف عن الحقيقة، والمصالحة، وضمانات عدم التكرار. أصبحت العملية القضائية المسؤولة أكثر إلحاحاً مع استئناف تنفيذ الإعدامات (HRW, 2024).

في آب/أغسطس 2023، شددت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية (MoMD) على نيتها إنهاء قضية النزوح من خلال تحديد موعد نهائي تعسفي لعودة نازحي العراق إلى أماكنهم الأصلية بحلول 10 أيلول/سبتمبر 2023. في الشهر التالي، أخبر مسؤول في وزارة الهجرة والمهجرين

العراقية وسائل الإعلام المحلية بأن أولئك الذين لا يعودون لن يُعتبروا نازحين بعد الآن (Kurdis- tan 24, 2023). على الرغم من أن السكان بقوا في مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق بعد ذلك التاريخ، فإن نية الحكومة الفيدرالية لإغلاق المخيمات المتبقية لا تزال قائمة، حيث يلوح بموعد جديد في الأفق (Government of Iraq, 2024). في شباط/فبراير 2024، دعا مكتب أربيل في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية إلى تنفيذ قرار الحكومة العراقية بإغلاق جميع المخيمات قبل 30 تموز/يوليو 2024. «يجب أن تنتهي ملفات ومواضيع النازحين»، قال علي عباس، المتحدث باسم وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، لوسيلة إعلام كردية محلية (Rudaw English, 2024). وتواصل حكومة إقليم كردستان العراق ردها بأنها تريد إيجاد حل لمشكلة النزوح والمخيمات، ولكن ليس من خلال المواعيد النهائية التعسفية أو إغلاق المخيمات (Ru-daw English, 2024). في آذار/مارس، نقلت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية الخلاف إلى المحكمة العليا الفيدرالية في العراق، حيث قدم وزير وزارة الهجرة والمهجرين العراقية إيفان فائق جابرو، دعوى قضائية ضد قيادات كردية رئيسية لرفضهم إغلاق مخيمات النزوح في إقليم كردستان العراق (Rudaw English, 2024).

كجزء من دفعها لإغلاق المخيمات في إقليم كردستان العراق، صوت مجلس الوزراء الفيدرالي في أوائل عام 2024 لتعليق تمويل التعليم لأطفال النازحين في إقليم كردستان العراق، ووقف كل التعليم الممول اتحادياً قبل الموعد النهائي في تموز/يوليو لإغلاق المخيمات (Rudaw English, February 2024). وقد حرم ما يقدر بـ 770,000 طفل نازح في العراق من حقهم في التعليم في عام 2023، ومن المتوقع أن تزيد هذه القرارات من هذا الرقم (Shafaq News, 2024). مراراً وتكراراً، يسأل المراهقون كيف يمكنهم الدراسة في الخارج، أو حتى في الجامعات المحلية، دون وجود مسارات واضحة لمواصلة تعليمهم بعد المخيم (interviews in camps).

سد الفجوة في المساعدات الطارئة

وفقاً للقانون الدولي، تتحمل الحكومات المسؤولية الكاملة عن المواطنين واللاجئين داخل أراضيها. يتدخل العاملون في المجال الإنساني فقط عندما تتجاوز القدرات الحكومية، كما حدث

خلال النزاع مع داعش. يجب على السلطات العراقية الآن توفير الدعم الطارئ لسكان المخيمات المتبقين. هذا معقد بالنظر إلى أن معظم مخيمات النازحين واللاجئين الرسمية في العراق موجودة في إقليم كردستان العراق شبه المستقل، وبالتالي تخضع لسلطة حكومة إقليم كردستان التي تتطلع إلى الحكومة الفيدرالية والمجتمع الدولي للحفاظ على التمويل، مما يحول مشكلة النزوح إلى مشكلة كردية بالأساس.

يقول جان-نيكولاس بوز، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق: «يجب تحسين ظروف المعيشة في مخيمات دهوك بشكل جذري؛ تحسين جودة الخدمات العامة وإمكانية تحديث ملاحظاتهم بأنفسهم، مما سيؤدي إلى تحسين الاندماج في المجتمعات المحيطة». في عام 2023، تولت السلطات الإدارة الكاملة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) في معظم المخيمات في إقليم كردستان العراق، حيث لم تعد اليونيسف تحتفظ بدور مباشر كالقائد السابق للقطاع. لكن الوصول إلى المياه في العراق وإقليم كردستان العراق يظل مشكلة خطيرة ومتفاقمة، بسبب خصخصة المياه و، وفقاً لحكومة إقليم كردستان، بسبب نقص التمويل من بغداد؛ وهذا ليس مجرد قضية إنسانية، بل قضية سياسية ملحة، تطالب بخدمات عامة ذات جودة يمكن تحمل تكاليفها، ويسهل الوصول إليها.

في أواخر عام 2022، كان دندار زيباري، منسق الدعوة الدولية في حكومة إقليم كردستان، حازماً بأن نقص ميزانية الإقليم يعني أنه لا يمكنه تغطية الفجوة في التمويل التي خلفتها تحولات الأمم المتحدة - ملقياً باللوم على إغلاق المخيمات على العراق الفيدرالي. وقال: «تقدمت السلطات بطلب إلى نظرائنا الدوليين والمنظمات غير الحكومية، لمواصلة دعمهم المالي لرفاهية اللاجئين والنازحين في المخيمات». وأضاف: «ما نشهده الآن هو بسبب الإجراءات التي بدأتها بغداد فيما يتعلق بإغلاق المخيمات، وانخفاض عدد المنظمات غير الحكومية الدولية التي تقدم الدعم والمساعدة». لا تزال الحكومة الفيدرالية تقدم بعض التمويل للاحتياجات الإنسانية في إقليم كردستان العراق، ولكنها لم تخصص ميزانية محددة لحكومة الإقليم للخدمات التي تقدمها في المخيمات.

تدعم حكومة إقليم كردستان منذ فترة طويلة العودة الطوعية للاجئين والنازحين، وقالت إنها ستستمر في الحفاظ على مبدأ اللجوء للاجئين، سواء تلقت مساعدة أم لا. في قرار لا يرتبط

بالتنميط، أعلن ريبير أحمد، وزير الداخلية في إقليم كردستان، في تموز/يوليو 2023 أن العائلات النازحة التي تعيش في مخيم حسن شام، الذي يقع ضمن أراضي إقليم كردستان، رغم كونه في محافظة نينوى التابعة للعراق الفيدرالي، يمكنها العودة إلى قراها القريبة. كانت العديد من العائلات في المخيم قد منعت سابقاً من العودة إلى منازلها وأراضيها الزراعية الأصلية (HRW, 2019).

في المخيمات المتبقية، يقول أوات مصطفى، ممثل مؤسسة بارزاني الخيرية (BCF)، إن منظمته لا تتوقع أيضاً أن تملأ الفجوة التمويلية. تتماشى مؤسسة بارزاني الخيرية مع حكومة إقليم كردستان، وتنفذ أعمالاً في المخيمات؛ وهي ممولة بشكل رئيسي من قبل وزارة الداخلية في الإقليم من خلال المركز المشترك لتنسيق الأزمات (JCC) بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. في أعقاب الانتقال الذي قامت به الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2023، قالت مؤسسة بارزاني الخيرية إنها كانت تعمل في 30 مخيماً للنازحين واللاجئين (بما في ذلك منشأة عبور تم إغلاقها الآن، واعتبرت كمخيم)، في إقليم كردستان العراق، وخدمت ما مجموعه 247,616 شخصاً. تقول سرور رسول، المدير العام للمركز المشترك لتنسيق الأزمات: «يُخصص إقليم كردستان حوالي 2.3 دولار يومياً لكل فرد لدعم اللاجئين، وهو ما يصل إلى مجموع سنوي يقارب 842 مليون دولار لحوالي مليون شخص» (KRG, 2024).

إستراتيجية مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في العراق هي أن تتحمل السلطات العراقية وحكومة إقليم كردستان مسؤولية مشتركة عن القضايا الإنسانية في البلاد. يقول جان-نيكولاس بوز في فترة ما قبل الانتقال: «يجب أن نعتمد على دعم السلطات العراقية نفسها. لقد كنا نخبّر السلطات بشأن الانتقال منذ قبل وصولي [في تشرين الثاني/نوفمبر 2021]». كان التمويل قد بدأ بالانخفاض بالفعل. في عام 2021، طلبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 350 مليون دولار لمساعدة اللاجئين السوريين والعراقيين المشردين، ولكن تلقت فقط 200 مليون دولار (Travers, 2022). وفي كانون الثاني/يناير 2024، تم تغطية 2% فقط من طلب التمويل الذي قدمته المفوضية للعراق (3.8 مليون دولار من أصل 203.6 مليون دولار المطلوبة) (UNHCR, 2024).

يقول بوز في تشرين الثاني/نوفمبر 2022: «جزء من الخطوة هو الثقة بأن السلطات الحكومية ستتحمّل المسؤولية عن هؤلاء الأشخاص». الآن، تركز المفوضية على ربط 23 مخيماً

للنازحين وتسعة مخيمات للاجئين السوريين المتبقين بالخدمات العامة القائمة والدعوة لتحسين حماية اللاجئين. تقول المفوضية إنها تدعم إغلاق مخيمات النازحين كممارسة عامة عندما تُقدم بدائل قابلة للتطبيق، بما في ذلك العودة الآمنة والطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية، الانتقال إلى مجتمعات أخرى داخل البلاد، أو الاندماج المحلي في مناطق النزوح (UNHCR, 2024).

«قال لي الكثير من اليزيديين، «أنت تريد مني العودة، ولكن لم يكن هناك عدالة حقيقية، أو مصالحة حقيقية حول ما حدث منذ عشر سنوات في سنجار»»، كما شرح بوز لوسائل الإعلام المحلية في آذار/مارس (Rudaw English, March 2024). «نحن بحاجة إلى احترام إرادة الناس المختلفين... الصدمة، ونقص الخدمات عند العودة، نقص فرص العمل، نقص الشعور بالأمان يعني أنهم يشعرون أنه ليس الوقت المناسب للعودة إلى سنجار. وهذا لا يعني أنهم لن يعودوا في المدى الطويل، ولكننا بحاجة إلى القيام بذلك بوتيرة وبطريقة مناسبة وفقاً للموافقة الحرة والمستنيرة.» وفقاً للدكتور كزار هيداي، المدير العام لوزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان، فإن جزءاً من التحدي في المنطقة كان طبيعة الاحتياجات. «هناك نازحون ولاجئون، وأحياناً قمت بزيارة، بالأمس، مخيماً ورأيت أن الناس يعودون إلى المخيمات»، كما شرح هيداي في أوائل عام 2024 (Crowdcast, 2024). «بسبب عدم وجود وظائف، أو دخل، أو خدمات في مناطقهم الخاصة، يعودون إلى المخيمات».

مكتب إعلام رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، يؤكد أن الحكومة تطور خطة متكاملة لمسألة مخيمات النازحين، واستجابةً لضغوط المجتمع الدولي لتسهيل الحلول المستدامة والعودة، أعاد رئيس العراق عبد اللطيف رشيد في آب/أغسطس 2023 التأكيد على أن نية الحكومة هي إنهاء النزوح في إطار زمني لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر 2024. في آذار/مارس 2023، تحدثت وزارة الهجرة والمهجرين عن إنهاء النزوح في فترة أقصر حتى، مما أثار مخاوف، حيث لم تكن العودات حتى الآن مستدامة. إغلاق مخيم جدة 5 للنازحين في نيسان/أبريل 2023 كان متماشياً مع ما كان المسؤولون يحدرون منه، لكن بعد عام واحد، لا تزال مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق قائمة.

المجتمع اليزيدي المهجر

في حين عاد 80% من الستة ملايين عراقي الذين فروا من منازلهم بين عامي 2014 و2017، لا يزال أكثر من مليون شخص نازحين؛ البعض يكافح لإعادة الاندماج بسبب الانتماء المتصور لداعش وآخرين، بما في ذلك المجتمع اليزيدي، غير قادرين على العودة إلى ديارهم؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي. سيطرة داعش على أكثر من ثلث البلاد في مرحلة ما، وهي منطقة سنجار التي فشلت الحكومات العراقية المتعاقبة في إعادة إعمارها، على الرغم من الوعود، بما في ذلك اتفاق سنجار لعام 2020، لتطبيع الأوضاع في سنجار (HRW, June 2023). تضم المنطقة عمداً وفاعلين متنافسين بما في ذلك قوات الأمن العراقية، ومجموعات كردية انفصالية، وميليشيات يزيديّة، وميليشيات مدعومة من إيران وتركيا (Crisis Group, 2022)، حيث يعترف معظم الفاعلين المشاركين بأن اتفاق سنجار قد مات عملياً.

هذا العام سيمثل عقداً منذ فرار حوالي 400,000 يزيدي من الحملة الإبادة التي شنتها داعش في سنجار في آب/أغسطس 2014. من المتوقع أن يؤثر الانتقال على الأشخاص المتبقين في مخيمات النزوح، مع التركيز على الحاجة لنزع السلاح من المنطقة المتنازع عليها عبر الحدود (Ali Saleem, Zmkan, 2024). بينما تشجع السياسة الفيدرالية على عودة اليزيديين المشردين إلى سنجار، يتم مساعدتهم من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في العراق. تقدم الحكومة الفيدرالية العراقية منحاً نقدية لمرة واحدة قدرها 4 ملايين دينار عراقي (حوالي 3000 دولار أمريكي) لكل عائلة لمساعدة اليزيديين المشردين في الانتقال أو الاندماج المحلي، لكن السكان يجادلون بأن هذا غير كافٍ للحفاظ على الدعم الطويل الأمد المهم (مقابلات مع عائلات في مخيم شاريا للنازحين، مخيم كباتو للنازحين، مخيم خانكي للنازحين، مخيم شيخان للنازحين، وتجمعات للنازحين في أربيل). تستمر عدم الاستقرار وسط المنافسة السياسية في سنجار في منع عودة العديد، الذين يختارون البقاء في مخيماتهم أو المواقع غير الرسمية، أو المخاطرة بالسفر إلى الخارج بحثاً عن اللجوء.

تشير البيانات من عام 2022 إلى أن عودة اليزيديين قد انخفضت مع زيادة الغارات الجوية التركية إلى جملة التهديدات التي يواجهونها، وتشير المحادثات عبر مختلف مخيمات النازحين على مدى سنوات إلى أن نقص الخدمات العامة وفرص العمل هي أيضاً عوامل رئيسية تمنع المجتمعات

من اختيار العودة (The New Humanitarian, 2022). لم يأت اتفاق سنجار بين ممثلي العراق الفيدرالي وحكومة إقليم كردستان - المصمم لتسهيل إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في المنطقة - ثماره. بالفعل، تعتبر سنجار دراسة حالة واضحة لفهم ضعف استجابة الدولة للنزوح الإنساني في ظروف الصراعات السلطوية المحلية والإقليمية، عند تقاطع تهريب الأشخاص إلى إيران ولبنان وتركيا؛ وهنا يجب أن تركز جهود المجتمع الدولي. كونها موطناً لمجموعة أقلية في العراق، كانت سنجار تعاني من نقص في الخدمات العامة، وفرص العمل، والتنمية لعقود.

تستحق إجراء آخر اهتماماً هو قانون الناجيات الأيزيديات (YSL)، الذي أقره البرلمان العراقي في 1 آذار/مارس (Travers, 2022). بعد ما يقرب من عام من التحضيرات، تم إطلاق عملية التقديم عبر الإنترنت في بداية أيلول/سبتمبر 2022. الغرض من قانون الناجيات الأيزيديات هو توفير إطار عمل للتعويضات للناجين من جرائم داعش، بما في ذلك النساء والفتيات من عدة مجتمعات أقلية تعرضن للعنف الجنسي والأطفال اليزيديين الناجين الذين تم اختطافهم قبل سن 18. يتطلب القانون مصدر تمويل مستدام خاص به - والإرادة السياسية - للتنفيذ الناجح. في حفل أقيم في 1 آذار/مارس 2023، وزعت المديرية العامة لشؤون الناجين تحت قانون الناجيات الأيزيديات؛ واعتباراً من شباط/فبراير 2024، تمت الموافقة على 1651 ناجياً لتلقي المدفوعات وفقاً لأرقام من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية (MOLSA)، مع تخصيص 25 مليار دينار عراقي (حوالي 19 مليون دولار) لقانون الناجيات الأيزيديات في الميزانية الجديدة للعراق (Smith, 2024).

واجهت عملية تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات انتقادات؛ بسبب متطلب لاحق للناجين بتقديم شكاوى جنائية وتقديم وثائق التحقيق مع طلباتهم (HRW, 2023). ولكن على الرغم من المخاوف، فإن التقدم التدريجي مستمر، ويمكن أن يحافظ الاهتمام الدولي على هذا ضمن جدول أعمال العراق (HRW, 2023). يعتبر قانون الناجيات الأيزيديات إطاراً نادراً للمساءلة العامة والذي، إذا نجح، سيمكّن العراقيين من محاسبة الحكومات المتعاقبة. كما أنه استجابة إنسانية لم تُفرض بواسطة الفاعلين الدوليين، بل تم التصديق عليها من خلال العملية السياسية في العراق.

النازحون العراقيون - إغلاق مخيم جدة 5

بما يتماشى مع نهج الحكومة الفيدرالية لإغلاق مخيمات النازحين، افترض الكثيرون أن الانتقال سيؤدي إلى الإغلاق الحتمي لملف النازحين في البلاد. أثار إغلاق مخيم جدة 5 للنازحين في العراق الفيدرالي في عام 2023 تساؤلات حول كيفية معالجة الانتقال المستمر للعراقيين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا. كما أثرت مخاوف حول ما إذا كانت السلطات - بدلاً من المساعدات المنسقة من الأمم المتحدة - على استعداد وقادرة على إعادة توطين العائلات ذات الصلة المتصورة بداعش بأمان وكرامة في أماكنها الأصلية، على الرغم من أن الملف يتم التعامل معه بشكل رئيسي من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والمستشارية الوطنية للأمن مع تمويل إضافي.

كان آخر مخيم رسمي للنازحين في العراق الفيدرالي، جدة 5، موطناً لـ 1,566 مقيماً عراقياً، تقريباً ثلثيهم من الأطفال، عندما صدرت أوامر بإغلاقه فجأة في عام 2023. في 23 آذار/مارس، أرسلت وزارة الهجرة والمهجرين رسالة إلى منظمة الهجرة الدولية في العراق، التي كانت تحافظ على تنسيق المساعدات الإنسانية في المخيم، تُعلمهم بأن المخيم سيُغلق خلال 60 يوماً. في 28 آذار/مارس، أُعلن عن أحدث خطة لإغلاق المخيم للقادة المحليين في جنوب الموصل، طالبين منهم قيادة قبول العائدين. في 17 نيسان/أبريل، دخل الفاعلون الأمنيون المخيم، وأعطوا أوامر لجميع عائلات النازحين العراقيين بالمغادرة. وصف السكان والعاملون في المجال الإنساني الطلب المفاجئ بمغادرة المخيم خلال يومين فقط، حيث أبلغت العديد من العائلات عن مغادرتها دون منح نقدية أو حتى متعلقاتهم القليلة (Travers, 2023).

على الرغم من أن إعادة الاندماج المستدام بعد العودة يتم تغطيته بواسطة استجابة تنموية، وليس بالضرورة مسألة إنسانية طارئة، فهناك مخاطر بأن يتم تجاهل بعض الأفراد. أبلغت العائلات التي عادت إلى القيامة عن عدم تلقيها أي مساعدة مالية أو اتصال متابعة. تشير استجابة الحكومة لجدة 5 ونقص الدعم للنازحين الذين أُجبروا على الاندماج مرة أخرى في مناطقهم الأصلية إلى أن مزيجاً من العجلة وعدم الثقة المجتمعية لا يزال يوجه رد الدولة تجاه الأشخاص الذين لا يزالون مشردين - وهو موقف يتماشى مع دفع وزارة الهجرة والمهجرين لإغلاق جميع مخيمات النازحين المتبقية في إقليم كردستان العراق (Government of Iraq, 2024). تقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن الاحتياجات المتبقية للسكان المهجرين قسراً في العراق تُدفع بشكل كبير بواسطة العوامل الاقتصادية الاجتماعية، وعجز حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون (UNHCR, 2024). حتى يتم معالجة هذه القضايا، تبدو العودة المستدامة بعيدة المنال.

”نواصل حث الحلول التي تلبي احتياجات العراقيين المشردين،« قال إمرول إسلام، مدير الدعوة لجلس اللاجئين النرويجي في العراق، في نيسان/أبريل 2024. «في حين أن معظم العراقيين قد يرغبون في العودة إلى ديارهم يوماً ما، بالنسبة للبعض، العودة ليست خياراً في الأجل القريب. نظراً لأن الاندماج (في المجتمعات المحلية) وإعادة التوطين (إلى مواقع ثالثة) غالباً ما يتم التقليل من أهميتهما، فقد أُجبر العديد من النازحين على العيش في «مواقع غير رسمية» على أطراف المدن، مستبعدة بشكل فعال من الخدمات في ظروف غير آمنة.»

تعتبر الوصول إلى الوثائق تحدياً رئيسياً للعودة الكريمة، وتتطلب اهتماماً عاجلاً، حيث يُقدر أن حوالي مليون نازح عراقي وعائد يفتقرون إلى الوثائق المدنية (NRC, 2022). من بين الأسر التي كانت تعيش سابقاً في جده 5، تشير البيانات إلى أن ما لا يقل عن 13% كانوا يفتقرون إلى وثائق مدنية رئيسية، مع تقرير ما يقرب من واحد من كل خمس أسر أن نقص الوثائق كان بسبب رفض الفاعلين المدنيين و/أو الأمنيين إصدار الوثائق (NRC, 2022). في وضع هش حيث يكافح النازحون للوصول إلى الخدمات الأساسية، يشعر النازحون بأنه تم التخلي عنهم. تكافح المنظمات غير الحكومية في العراق لتقديم المساعدة القانونية؛ بسبب نقص الوصول إلى الوثائق والنقد الطارئ للحماية في بيئة تمويل متناقصة حيث لم تتقدم الجهات الفاعلة في التنمية بعد (مقابلات مع العائدين).

في حين أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين عن منحة تسوية، أبلغ العائدون مؤخراً عن عدم تلقي أي أموال، مما يسلب الضوء على التمييز بين مجموعات النازحين المختلفة اعتماداً على تاريخ عودتهم. هذا غير عادل، ويتحدى استدامة هذه العودات، حيث قد يقرر البعض العودة إلى المخيمات أو المستوطنات غير الرسمية للاستفادة من هذه المنح. سيعتمد التقدم على ما إذا كان، وكيف سيتم تنفيذ حزمة مجلس الوزراء المقترحة بشأن حلول النازحين، بما في ذلك اتفاقية لحجز 2% من المناصب الخدمية العامة الجديدة للنازحين، وبرنامج وزارة النقل لتوفير وظائف سيارات الأجرة لأولئك الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية (Government of Iraq, 2024).

سكان اللاجئين السوريين

نسبة كبيرة، وغالباً ما تُنسى من الأشخاص الذين لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في العراق هم اللاجئون السوريون، الذين تشرذوا بسبب النزاع في بلدهم، ويسعون للحصول على الأمان والاستقرار في إقليم كردستان العراق (NRC, 2023). يعيش أكثر من 245,000 لاجئ سوري مسجل في إقليم كردستان العراق؛ أكثر من 90,000 يقيمون في تسعة مخيمات للاجئين (UNHCR, April 2024). كان 72,000 لاجئ سوري في العراق يعتمدون على المساعدات الغذائية والنقدية المنقذة للحياة في عام (WFP, 2022).

في مخيم للاجئين واحد فقط - كاوركوسك - سلّمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مسؤولياتها إلى السلطات المحلية في منتصف عام 2022، حيث بدأت في تغيير أولوياتها في العراق (Rudaw English, 2022). وصفت إنعام جبلي جاسم، مديرة مخيم كاوركوسك وموظفة في مؤسسة بارزاني الخيرية، الانخفاض المستمر في المساعدات الدولية منذ توليها المنصب قبل ثلاث سنوات. تغير التمويل، وتقلصت الخدمات، وعاش معظم الذين في كاوركوسك في منازل مؤقتة لأكثر من عشر سنوات، كما شرحت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. في كاوركوسك، شرح أياز دارا أحمد، البالغ من العمر 28 عاماً، كيف تم قطع البرنامج الممول من الأمم المتحدة الذي كان يوفر لعائلته بدلات الوقود. «بدأ التمويل يتغير قبل كوفيد»، قال في شباط/فبراير 2023. «خلال كوفيد، لم تول المنظمات غير الحكومية أي اهتمام لمخيمات اللاجئين السوريين... بعد ذلك، توقف برنامج الغذاء العالمي عن دعمه - الآن، أقل من 5% من الأشخاص في كاوركوسك يتلقون الدعم منهم.»

عاش أياز في كاوركوسك لما يقرب من عقد من الزمان مع والديه وأشقائه الأصغر بعد فرارهم من منزلهم في شمال سوريا. هناك، كان على بعد بضعة أشهر فقط من إكمال دراسته في الطب البيطري، لكنه واجه صعوبة في إيجاد عمل في إقليم كردستان العراق، ويشعر أن مستقبله في المنطقة يزداد غموضاً. وجدت زيارة إلى المخيم في شباط/فبراير 2024 وضعاً أكثر إثارة للقلق، بما في ذلك نقص إمدادات المياه. «إذا استمرنا هكذا، سنرى موجات ضخمة من الهجرة غير الشرعية في الأشهر القادمة»، يقول أياز. كانت والدته، نافيا، تعمل في المخيم كمبرضة قبل إغلاق المركز الصحي، وهي قرار يُعزوه العائلة إلى تخفيضات تمويل اليونيسف. بما أن الخدمات الآن يديرها

السلطات المحلية، يحتاجون إلى مغادرة المخيم للحصول على العلاج. «أتمنى أن تستقر الأوضاع في سوريا حتى تتمكن من العودة إلى ديارنا أو أن نُعترف بما كلاجئين قانونيين هنا، حتى تتمكن من بدء حياتنا»، تقول نافيا. في استطلاع أجرته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في 2023، أشار 94% من اللاجئين السوريين في العراق إلى أنهم لا ينوون العودة إلى سوريا في العام التالي (UNHCR, 2024).

مع إغلاق الخدمات المعتمدة على المخيمات سابقاً، يبدو أن الانتقال قد شجع نهجاً طويل الأمد بين الفاعلين الدوليين، وخاصة في إقليم كردستان العراق، نحو الإدماج المحلي للاجئين السوريين ومعاملتهم على قدم المساواة مع بقية السكان. توفر حكومة الإقليم معظم الخدمات، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والمياه والكهرباء. كما هو الحال مع أي مجتمع نازح، فإن بعض السوريين قد تمكنوا من الاستقرار بشكل أفضل من غيرهم، حيث استقرت نسبة ساحقة خارج المخيمات. ومع ذلك، من بين هؤلاء الأفراد الذين يعتمدون على أنفسهم، يبلغ العديد عن مواجهة ظروف عمل استغلالية وصعوبات في تسجيل تصاريح الإقامة للاستقرار في العراق (Travers, 2022). تواصل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الدعوة لمزيد من إدماج اللاجئين في الخدمات العامة والسياسات. من بين القلق الرئيسي للسوريين هو نقص الاعتراف بهم كلاجئين ومساهمهم نحو الجنسية في العراق - وخاصة بالنسبة للأطفال، حيث ينمو أكثر من 40,000 منهم في إقليم كردستان العراق - والتصور بأنهم يُستخدمون لأغراض سياسية في الإقليم. العراق ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ويفتقر إلى إطار قانوني شامل للاجئين، مما يعني أن اللاجئين يُمنحون تصاريح إقامة إنسانية بدلاً من ذلك. تُعد تصاريح الإقامة الإنسانية الذي تصدره حكومة الإقليم بمثابة اعتراف بهم كلاجئين، لكن من النادر أن تكون هناك مسارات للاجئين ليصبحوا مواطنين.

تأثير الانتقال على المنظمات غير الحكومية - والمخاوف الأوسع

عبر العديد من العاملين في المنظمات غير الحكومية، وأولئك المشاركين في الانتقال من منظور المساعدة المحلية عن مخاوفهم بشأن سرعة الانتقال وتأثير هذا القرار على قدرتهم على تقديم المساعدة. يرى آخرون فرصاً جديدة للعمل بشكل مختلف. لا يمثل قرار تقليص الاستجابة الإنسانية آراء محلية كثيرة، لكن بعض المنظمات غير الحكومية قد تكيفت مع الوضع بشكل أفضل من غيرها. تقول تبان شورش، مؤسسة منظمة اللوتس فلاور (The Lotus Flower) غير

الربحية التي تدعم النساء والفتيات المتأثرات بالصراع والنزوح في إقليم كردستان العراق، إن منظماتها قد تقدمت بطلب للحصول على تمويل تنموي خلال السنوات الماضية، في ضوء تغير مصادر التمويل. «ركزت اللوتس فلاور على التنمية من اليوم الأول، وعملت على مشاريع طويلة الأمد وأكثر استدامة خارج المخيمات»، قالت في حزيران/يونيو 2023، معترفة بصعوبة التشغيل الآن بشكل حصري ضمن إمدادات المخيم. وأضافت «تملي مجموعة التمويل ومتطلبات التمويل من المانحين أين يمكننا الذهاب»، كما شرحت. «العراق يدفع الناس للعودة والخروج. ولكن بدون توفير منازل، أو حتى الماء والكهرباء في بعض الأماكن، إلى أين سيذهبون بعدها؟»

أثار الصليب الأحمر العراقي أيضاً مخاوف بشأن سرعة الانتقال، «والطريقة التي ستؤثر بها على العراقيين الأكثر ضعفاً بعد النزاع»، كما عبرت عن ذلك سمر عبود، مديرة الصليب الأحمر العراقي في العراق في خريف 2022. «بدون تنسيق وتواصل مناسبين بين أصحاب المصلحة، سيكون الآلاف من الأشخاص المحتاجين معرضين لخطر فقدان الوصول إلى الخدمات، وسيهدد حقهم في التمتع بحقوقهم الأساسية.»

في تعليق على الوضع مرة أخرى في كانون الثاني/يناير 2024، أقرت سمر عبود بمشاكل في كيفية تطور عملية الانتقال في البداية عندما تم إنشاء أول إطار عمل للحلول المستدامة ((Crowdcast, 2024)). عادةً، تقوم بتسليم المهام إلى حكومة»، قالت عبود، موضحة أنه لم يكن هناك تفاعل كبير مع الحكومة. «حتى تكون الحكومة جاهزة لتقديم هذه الخدمات [الإنسانية وغيرها]، يجب أن تظل المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والحكومة تنسق معاً»، أضافت عبود ((Crowdcast, 2024)). «تم إنهاء الاستجابة الإنسانية وحل نظام التنسيق القطاعي بشكل كبير على خلفية الجمود السياسي الشامل، مما شكل خلفية لانتقال صعب للغاية، وزاد من احتمالية الاضطراب المستقبلي»، قالت كريستين بيرري، مديرة السياسات والمناصرة في مؤسسة سيد (SEED)¹، وهي منظمة غير حكومية محلية في إقليم كردستان العراق، في حزيران/يونيو 2023. تجمع مؤسسة سيد (SEED) بين التدخلات العاجلة لإنقاذ الحياة والجهود طويلة الأمد لتعزيز القدرات المؤسسية ودعم تقوية الأنظمة. لكن بيرري تلاحظ أن هذا النهج ليس بالضرورة انعكاساً لكيفية عمل قطاع المعونة، أو حتى ما قد تسمح به قيود التمويل الإنساني في أغلب الأحيان. «أحد التحديات مع قطاع المعونة هو أننا نميل إلى التعامل بشكل رد فعل. نحن

1 <https://www.seedkurdistan.org/>

سريعون في التعبئة ونشر الموارد لإدارة الأزمات النشطة، ولكن بمجرد دخولنا تلك الفترة الانتقالية بين الاستجابة للطوارئ والتنمية، يمكن أن تصبح خطوط المساءلة للسكان المتأثرين - والمسؤولية وملكية الاستجابة - غير واضحة. يمكن إعادة توجيه التمويل المتاح، والخبرة الفنية، والاهتمام الدولي فجأة استجابةً للأزمات الناشئة في أماكن أخرى».

تم إنشاء تحقيق الحلول المستدامة كأولوية خلال الانتقال والتسليم من الفاعلين الدوليين إلى الحكومة، كما شرحت بيرري، وردت حكومة العراق بتصعيد إغلاق المخيمات. كانت مؤسسة سيد (SEED) قلقة طويلاً بشأن إغلاق المخيمات بشكل مبكر وقسري، حيث لم تكن العودات حتى الآن «مستدامة أو دائمة على نطاق واسع»، مما أدى في كثير من الحالات إلى تفاقم الضعف والنزوح الثانوي. هناك أيضاً ضغط دولي لتسهيل عمليات الإعادة من الهول وأماكن أخرى، لكن يبدو أن هذا لا يتوافق مع الطلب المناسب على برامج التحضير المجتمعي ودعم إعادة الدمج. بالإضافة إلى خلق وضع غير قابل للحياة للعائدين، أشار بيرري إلى أن هذا يشكل أيضاً تحديات للسكان المحليين، العديد منهم يتلقون إشعاراً قليلاً بعودة العائلات ذات الصلة المتصورة بداعش إلى مناطقهم، وقد يجدون صعوبة في التنقل عبر طبقات الصدمة والخوف المرتبطة بوجودهم. «إذا قمت بتحديد الأهداف دون توضيح الآلية المناسبة للوصول إليها، فإن العقبات والنواقص حتمية، خاصة في سياق يتسم بعدم الأمان وعدم الثقة، وضعف عمليات المساءلة»، أضافت بيرري.

بينما تعتقد بيرري أن الانتقال كان لا مفر منه في مرحلة ما بسبب الطبيعة قصيرة المدى للمساعدة الإنسانية، فهي تقول إن العملية لم تعكس بشكل كافٍ أصوات المحلية. «بالطبع هناك حاجة لتحديد أولويات المساعدة في مواجهة الموارد المحدودة، ولكننا بحاجة إلى طرح أسئلة حاسمة حول تأثير سحب البنية التحتية للمساعدة بسرعة من سياقات قد تكون قد أصبحت تعتمد عليها وظيفياً. ما النواقص أو الضعف أو عدم المساواة التي قد تخلقها؟ بالطبع، هناك حاجة ملحة للدعم قصير الأجل في بعض الحالات، ولكننا بحاجة إلى أن نكون مدركين لكيفية تفاعل هذه التدخلات مع الأنظمة والعمليات القائمة، وأن نكون متعمدين في استغلالها بطريقة تدعم القيادة المحلية، وتضمن الاستدامة، وتقلل من تأثير الانسحاب.»

قال نائب الممثل الأممي في العراق، غاريك هايرايبتيان، في حدث في يناير 2024: «أرى دورنا كالأمم المتحدة ينتقل من نظام تملكه الأمم المتحدة إلى نظام مملوك وطني»، مضيفاً أن هذا

النظام يجب أن يشمل الطبقات اللازمة لتوفير مناهج إنسانية محددة على المستويات الفيدرالية والمحلية وعلى الأرض. بعد تعطيل نظام القطاعات الذي تقوده الأمم المتحدة في 2022، عملت مؤسسة سيد (SEED) مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في العراق على إنشاء آلية تنسيق جديدة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في إقليم كردستان العراق لتحل محل القطاع الفرعي الوطني للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي كانت تقوده الأمم المتحدة. وهي الآن تتشارك القيادة في التنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ممثلة نموذجاً جديداً محتملاً للفترة الانتقالية (SEED Foundation, 2023). وأبرز هايرايتيان نجاح الآلية الجديدة، معزواً ذلك إلى تحديد حكومة إقليم كردستان العراق الأولويات السياسية والمالية لقضية العنف القائم على النوع الاجتماعي، بعكس العراق الفيدرالي، بالإضافة إلى توفر مؤسسات محلية قادرة مثل مؤسسة سيد (SEED)، التي قال إنها يمكن أن تدفع عملية آلية الانتقال المؤقتة إلى الأمام (Crowdcast, 2024).

المخاوف من التخلف - والخطوات المستقبلية

أحد الأهداف المعلنة للانتقال كان التحرك نحو حلول أكثر ديمومة. ومع ذلك، اعتباراً من أيار/مايو 2024، من الصعب القول إن هذا قد تحقق. بينما العراق، بالمقارنة، هو إحدى الدول الأكثر تفاعلاً في المنطقة عند النظر في الاقتراحات لدعم النازحين، لا يزال لا يوجد خطة طويلة الأمد موثوقة لضمان سلامة وتوفير الخدمات للأشخاص الذين لا يزالون مشردين. تسعى وزارة الهجرة والمهجرين إلى رؤية إغلاق دائم لمخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق، مما يجعل السكان يشعرون بالضغط لمغادرة المخيمات مع تقلص الخدمات. يبلغ اللاجئون السوريون عن مواجهة ضغوط مماثلة، وعن نقص الأمل في مستقبل طويل الأمد في العراق. بدون طريق واضح للعودة إلى الديار، يبدو أنهم، على الأقل، مقرررون بالبقاء في إقليم كردستان العراق في الوقت الحالي.

تقول الأمم المتحدة إنها ستستمر في دعم جهود السلطات من خلال وسائل أخرى غير المساعدة الإنسانية المباشرة، وأنها تعمل مع السلطات لتخصيص المزيد من ميزانية البلاد لإدماج اللاجئين في الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولكن في حين أن طبيعة المساعدة الإنسانية تتكيف في العراق، تتطلب الدول التي مرت بنزاعات الإرادة السياسية والخوف للتغلب على اعتمادها على المساعدات الدولية، ويجب على القادة السياسيين في العراق، بما في ذلك

حكومة إقليم كردستان، قبول مسؤوليتهم المشتركة لتوفير الخدمات وطريق للخروج من المخيمات، والتخفيف من المخاطر المرتبطة بانتقال سبي الإدارة. يستحقون أيضاً التشجيع لمواجهة هذه التحديات والمساءلة عنها.

لم تبدأ الأزمة الإنسانية في العراق في عام 2014، ولم تنته مع هزيمة داعش؛ فقد حالت الصراعات التاريخية دون تطور المؤسسات المسؤولة بشكل صحي. ليست العديد من الاحتياجات المتبقية ذات طبيعة إنسانية، بل بسبب الإهمال الاجتماعي والاقتصادي، المتعلق بنقص التنمية، والفساد، وغياب سيادة القانون، وحقوق الإنسان. ومع ذلك، تتجه الحكومة إلى تقليص الوجود الدولي في العراق. أثار قرار إنهاء تفويض الوحدة الدولية للتحقيق ومحاسبة داعش (UNI-TAD) في أيلول/سبتمبر 2024 قلق العديد من المنظمات اليزيدية والناجين في العراق. بالمثل، جاء الاستعراض المستقل للولاية الخاصة ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بناءً على طلب من حكومة العراق، الذي فوضه مجلس الأمن. في أيار/مايو 2024، طلبت الحكومة العراقية رسمياً من الأمم المتحدة إنهاء مهمتها السياسية في البلاد بحلول نهاية عام 2025.

مع عدم كون البلاد أولوية ملحة بين المجتمع الإنساني، يعتمد سكان العراق من النازحين واللاجئين بشكل متزايد على السلطات الإقليمية والفيدرالية التي تواجه تحدي الحفاظ على الدعم للمحتاجين، إلى جانب مطالب الحوكمة الأخرى والقيود الهيكلية. مع قليل من الاستثناءات، وصف معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لهذه الورقة عملية الانتقال بأنها سريعة جداً. على الرغم من المناقشات منذ عام 2017، تم تأييد قرار تعطيل نظام القطاع الإنساني في آب/أغسطس 2022 فقط، تاركاً أربعة أشهر فقط للتنفيذ، مما تفاقم بتأخير العراق في تشكيل حكومة جديدة وإنهاء الميزانية الفيدرالية، مما عرقل تسليم مسؤوليات التنسيق إلى نظرائهم في الحكومة. لكن السؤال حول كيفية وطريقة تشغيل المساعدات الإنسانية الدولية والمحلية في الدول التي مرت بنزاعات، والتي تُفوض استجابتها بالفساد وعدم الثقة المجتمعية غير المحلولة، والصراعات الداخلية بين الأحزاب والتأثير الإقليمي، ليست مقيدة بالزمن.

منذ هزيمة داعش في عام 2017، تغلب العراق على تحديات متراكمة لمعالجة تبعات النزاع والنزوح الممتد الذي خلقه الغزو الذي قاده الولايات المتحدة في عام 2003. شهد الاضطراب

الاجتماعي في العقدين الماضيين ترقية بعض من أفقر المجتمعات في العراق إلى مواقع القوة السياسية والثروة الفاحشة، وأجبر عائلات كانت في السابق من الطبقة المتوسطة والمزدهرة على الانزلاق إلى الفقر، أو أسوأ من ذلك. في ضوء النتائج المتعلقة بالانتقال الإنساني في العراق، ربما تكون التوصية السياسية الأكثر فائدة هي منع تدهور الوضع أكثر.

يمكن أن تربط الأبحاث المستقبلية هذه الدراسة بالديناميكيات السياسية في البلاد واستجابة المساعدات في العراق وخارجه، حيث لا تزال تعمل استجابةً للأزمات الإنسانية عالمياً.

المراجع:

Action Agenda on Internal Displacement, 2022. ‘Follow-Up to the Report of the UN Secretary-General’s High-Level Panel on Internal Displacement’, *United Nations Secretary-General*, June 2022. Accessed 13 April 2024. Available at: https://www.un.org/en/content/action-agenda-on-internal-displacement/assets/pdf/Action-Agenda-on-Internal-Displacement_EN.pdf

Ali Saleem, Zmkan, 2024. ‘The Competition for Control in Sinjar: How External Actors and Local Interests Inhibit the Sinjar Agreement’, *LSE Middle East Centre Paper Series*, January 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: http://eprints.lse.ac.uk/121399/1/MEC_paper_82_competition_for_control_in_sinjar.pdf

Crisis Group, 2022. ‘Iraq: Stabilising the Contested District of Sinjar’, *International Crisis Group*, 31 May 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar>

Crowdcast, 2024. ‘The State of Aid and Development in Iraq and Kurdistan’, *Crowdcast*, 17 January 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.crowdcast.io/c/state-of-aid-and-development-in-iraq>

Government of Iraq, 2024. ‘23/1 Decisions of the fourth regular session held on 1/23/2024[,] 2024 في The General Secretariat for Council of Ministries, 30 January 2024. Accessed 22 May 2024. Available at: [https://www.cabinet.iq/ar/category/aDOu\\$GSzDnEA-_z/aDOu\\$GSzDnEA-_z](https://www.cabinet.iq/ar/category/aDOu$GSzDnEA-_z/aDOu$GSzDnEA-_z)

Human Rights Watch (HRW), 2017. 'Flawed Justice Accountability for ISIS Crimes in Iraq', *Human Rights Watch*, 5 December 2017. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.hrw.org/report/2017/12/05/flawed-justice/accountability-isis-crimes-iraq>

HRW, 2019. 'Kurdistan Region of Iraq: Arabs Not Allowed Home', *Human Rights Watch*, 6 September 2019. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.hrw.org/news/2019/09/06/kurdistan-region-iraq-arabs-not-allowed-home>

HRW, 2023. 'Joint Statement on the Implementation of the Yazidi Survivors Law', *Human Rights Watch*, 14 April 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.hrw.org/news/2023/04/14/joint-statement-implementation-yazidi-survivors-law>

HRW, May 2023. 'Iraq: Compensation for ISIS Victims Too Little, Too Late', *Human Rights Watch*, 9 May 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.hrw.org/news/2023/05/09/iraq-compensation-isis-victims-too-little-too-late>

HRW, June 2023. 'Iraq: Political Infighting Blocking Reconstruction of Sinjar', *Human Rights Watch*, 6 June 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.hrw.org/news/2023/06/06/iraq-political-infighting-blocking-reconstruction-sinjar>

HRW, 2024. 'Iraq: Unlawful Mass Executions Resume', *Human Rights Watch*, 24 January 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.hrw.org/news/2024/01/24/iraq-unlawful-mass-executions-resume>

Inter-Agency Standing Committee, 2010. 'Durable Solutions for Internally Displaced Persons: Project on Internal Displacement', *Inter-Agency Standing Committee (IASC)*, April 2010. Accessed 13 April 2024. Available at: <https://interagencystand->

ingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2021-03/IASC%20Framework%20on%20Durable%20Solutions%20for%20Internally%20Displaced%20Persons%2C%20April%202010.pdf

IOM, 2024. 'IOM Displacement Tracking Matrix', *IOM Data Portal*, 30 April 2024. Accessed 27 May 2024. Available at: <https://iraqdtm.iom.int>

Iraq Durable Solutions Task Force, 2021. 'Resolving Internal Displacement in Iraq: The Inter-Agency Durable Solutions Strategic and Operational Framework', *Iraq Durable Solutions*, June 2021. Accessed 13 April 2024. Available at: <https://iraqdurablesolutions.net>

KRG, 2024. 'Kurdiṣṭān Region: A Beacon of Hope for Displaced Persons and Refugees', *Kurdiṣṭān Regional Government (KRG) Department of Media and Information*, 3 March 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://gov.krd/dmi-en/activities/news-and-press-releases/2024/march/kurdiṣṭān-region-a-beacon-of-hope-for-displaced-persons-and-refugees>

Kurdiṣṭān 24, 2023. 'Sept. 10 deadline set for Iraqi IDPs to return home', *Kurdiṣṭān 24*, 12 August 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.kurdiṣṭān24.net/en/story/32250-Sept.-10-deadline-set-for-Iraqi-IDPs-to-return-home>

Loveluck, Louisa, and Salim, Mustafa, 2021. 'Iraq's closure of remaining displacement camps sparks fear, confusion', *The Washington Post*, 1 February 2021. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.washingtonpost.com/world/iraq-closing-final-camps-isis-families/2021/02/01/c10de4ce-6477-11eb-bab8-707f8769d785_story.html

Norwegian Refugee Council (NRC), 2022. 'Life in the margins: Re-examining the needs of paperless people of post-conflict Iraq', *Danish Refugee Council, International Rescue Committee, and Norwegian Refugee Council*, 14 September 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.nrc.no/news/2022/september/iraq-five-years-on-from-the-end-of-the-conflict-up-to-one-million-iraqis-lack-essential-/identity-documents>

NRC, 2023. 'We are just trying to give our children a future', *Norwegian Refugee Council*, 15 October 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.nrc.no/resources/reports/self-reliance-for-كردستان-العراق-syrian-refugees-in>

NRC, October 2023. 'The Nexus in practice: The long journey to impact', *Norwegian Refugee Council*, 31 October 2023. Accessed 13 April 2024. Available at: <https://www.nrc.no/resources/reports/the-nexus-in-practice-the-long-journey-to-impact>

REACH Initiative, 2023. 'Iraq IDP Camp Profiling Round XVI, June-August 2022', *REACH Initiative*, 1 February 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/d1e02a4b/REACH_IRQ_Factsheet_CampProfiling_IRQ1705_Jan2023_v4.pdf

Republic of Iraq, 2020. 'The National Plan for Returning the IDPs □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□', *to Their Liberated Areas And Ministry of Planning*, November 2020. Accessed □□□□□□□□ 13 April 2024. Available at: <https://mnpd.gov.iq/en/assets/files/dashboards/The%20National%20Plan%20for%20Returning%20the%20IDPs%20to%20Their%20Liberated%20Areas.pdf>

Rudaw English, 2022. 'Trash piles up in Erbil camp after UN sus-

pended cleaning service’, *Rudaw English*, 6 August 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/kurdistan/06082022>

Rudaw English, 2023. ‘Over 200,000 Yazidis live in Germany: Minister’, *Rudaw English*, 24 January 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/world/24012023>

Rudaw English, 2024. ‘Iraqi IDPs worried as deadline to close camps looms’, *Rudaw English*, 11 February 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/110220241>

Rudaw English, February 2024. ‘IDPs ask Iraq to keep Kurdistan Region schools open’, *Rudaw English*, 24 February 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/240220243>

Rudaw English, March 2024. ‘UNHCR says drop in assistance to refugees in Kurdistan to “last for the foreseeable future”’, *Rudaw English*, 7 March 2024. Accessed 8 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/170320242>

Rudaw English, 2024. ‘Iraq to stop all aid to IDP camps July 30’, *Rudaw English*, 17 March 2024. Accessed 13 April 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/170320242>

Rudaw English, 2024. ‘Baghdad takes KRG to court over closing IDP camps’, *Rudaw English*, 29 March 2024. Accessed 13 April 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/290320242>

SEED Foundation, 2023. ‘The Ministry of Labor and Social Affairs

(MOLSA) Signs MOU with SEED Foundation and UNFPA to Establish a Locally-Led Coordination Group to Combat Gender-Based Violence in Kurdistan’, *SEED Foundation*, 22 February 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.seedkurdistan.org/the-ministry-of-labor-and-social-affairs-molsa-signs-mou-with-seed-foundation-and-unfpa-to-establish-a-locally-led-coordination-group-to-combat-gender-based-violence-in-kurdistan>

Shafaq News, 2024. ‘Iraq’s education crisis: millions of children denied access to education,’ *Shafaq News*, 26 March 2024. Accessed 13 April 2024. Available at: <https://shafaq.com/en/Report/Iraq-s-education-crisis-millions-of-children-denied-access-to-education>

Smith, Mairéad, 2024. ‘More than “Ink on Paper”’: Taking Stock Three Years After the Adoption of the Yazidi [Female] Survivors Law’, *Coalition for Just Reparations (C4JR)*, 1 March 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://c4jr.org/0103202428412>

The New Humanitarian, 2022. ‘In Iraq’s Sinjar, Yazidi returns crawl to a halt amid fears of Turkish airstrikes’, *The New Humanitarian*, 10 February 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2022/2/10/Iraq-Sinjar-Yazidi-returns-halt-Turkish-airstrikes>

Travers, Alannah, 2022. ‘Greater regulations needed to improve working conditions in Kurdistan Region: NRC’, *Rudaw English*, 15 February 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/kurdistan/140220221>

Travers, Alannah, March 2022. ‘A year on from Iraq’s Yazidi Survivors Law, nothing has changed for those who return’, *Rudaw English*, 5 March 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/030320222>

Travers, Alannah, April 2022. 'Integration of Syrian refugees into Kurdistan Region's schools a 'major achievement': UNHCR official', *Rudaw English*, 27 April 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.rudaw.net/english/interview/270420221>

Travers, Alannah, 2023. 'Taking stock of the UN's shift away from emergency aid in Iraq', *The New Humanitarian*, 20 March 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2023/03/20/un-united-nations-shift-away-emergency-aid-iraq>

Travers, Alannah, August 2023. 'In Iraq, a rushed camp closure fuels unease over the safety of IS returns', *The New Humanitarian*, 24 August 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2023/08/24/iraq-rushed-camp-closure-fuels-unease-over-safety-returns>

UN OCHA, 2022. 'Iraq Humanitarian Response Plan 2022', *UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, 27 March 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: <https://www.unocha.org/publications/report/iraq/iraq-humanitarian-response-plan-2022-march-2022>

UN OCHA, 2023. 'Iraq Humanitarian Transition Overview 2023 (February 2023)', *UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, 28 February 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: <https://iraq.un.org/en/220990-humanitarian-transition-overview-un-ocha>

UN OCHA, August 2023. 'OCHA Global Humanitarian Overview 2023', *UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: <https://humanitarianaction.info/gho2023>

UNAMI and OHCHR, 2020. ‘Human Rights in the Administration of Justice in Iraq: Trials under the anti-terrorism laws and implications for justice, accountability and social cohesion in the aftermath of ISIL’, *United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI) and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)*, January 2020. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_HRAAdministrationJustice_Iraq_28January2020.pdf

UNHCR, 2022. ‘CCCM Cluster Iraq Transition Strategy 2022’, *UNHCR Data Portal*, 11 August 2022. Accessed 13 August 2023. Available at: <https://data.unhcr.org/en/documents/details/94779>

UNHCR, October 2022. ‘Iraq Camp Master List and Population Flow (October 2022)’, *UNHCR Data Portal*, 10 November 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: <https://data.unhcr.org/en/documents/details/96697>

UNHCR, 2024. ‘UNHCR Iraq Factsheet, January 2024’, *UNHCR Data Portal*, 7 March 2024. Accessed 8 March 2024. Available at: <https://data.unhcr.org/en/documents/details/107096>

UNHCR, April 2024. ‘Situation Syria Regional Refugee Response’, *UNHCR Data Portal*, 30 April 2024. Accessed 27 May 2024. Available at: <https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/14201>

UNICEF, 2023. ‘UNICEF Humanitarian Appeal for Children 2023 for Iraq’, *UNICEF*, 13 January 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: <https://www.unicef.org/media/132031/file/2023-HAC-Iraq.pdf>

World Food Programme (WFP), 2022. ‘Syrian refugees in Iraq will lose access to basic foods without urgent funds’, *World Food Pro-*

